

Diwan of  
His Highness the Prime Minister  
State of Kuwait



دِوَانُ  
سُمْوَاتِ رَئِيسِ مُحْكَمَةِ الْعُزَمَاءِ  
دوَّلَةِ الْكُوَيْتِ

## كلمة

سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح  
رئيس مجلس الوزراء

أمام

الدورة الخامسة والستون  
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الجمعة 24 سبتمبر 2010

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلوة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس .... معالي الأمين العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أصحاب الجلالـة والـسـمو،

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي،

سعادة المندوبون الدائمون والسفراء

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم  
رئيساً للدورة الخامسة والستين لجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنتم  
تمثلون بلدكم الصديق الكونفدرالية السويسرية ، واسمحوا لي أيها السيد  
الرئيس أن أخاطبكم باسم شعب الكويت بأحدى لغاتكم الرسمية:

**MONSIEUR LE PRESIDENT,**

Nous sommes convaincus que, grâce à votre sagesse et  
votre expérience, ainsi que la renommée de VOTRE pays ami,  
LA CONFEDERATION SUISSE avec laquelle nous entretenons des  
relations très solides, sur la scène internationale, nos  
délibérations seront couronnées de succès.

نحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من حكمة وخبرة عملية وما  
يحظى به بلدكم الصديق الكونفدرالية السويسرية والتي تربطها مع بلدي  
أوثق الروابط من مكانة دولية رفيعة سيكون له أكبر الأثر في تحقيق  
دورتنا للنجاح الذي نتطلع إليه جميعاً.

كما لا يسعني إلا أن أشيد بالجهود المخلصة لسافركم الدكتور علي عبدالسلام التريكي ، وأعبر له عن فائق الشكر والعرفان على إدارته الناجحة والمميزة لأعمال الدورة السابقة .

كما أود أن أعرب عن فائق الاعتزاز بالجهود الواضحة التي يقوم بها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون لتحقيق المقصود والأهداف الدولية التي نسعى جميعاً من أجلها لترسيخ مفاهيم التعاون الدولي واحترام الشرعية الدولية وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد الرئيس،

نحتفل قريباً بالذكرى الخامسة والستين على إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، ويجدونا الأمل بأن تستمر رحلة نجاح الأمم المتحدة لأعوام عديدة قادمة باعتبارها أفضل آلية دولية متعددة الأطراف ، بل أنها الأكثر شرعية وحيادية ومصداقية ، وأثبتت على مر ستة عقود قدرتها على تجنب حروب دامية وحفظ السلم والأمن الدوليين ، إلا أن التحديات والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي تتزايد بدلاً من ان تتناقص ، وأصبحت أكثر تشابكاً وتعقيداً، لذلك فإن دور المنظمات بدأ يتشعب ويتراكم ويزداد أهمية وحيوية لمواجهة الأزمات والمشاكل الاجتماعية كالقضاء على الفقر والجوع وانتشار الأمراض والأوبئة وآفة المخدرات والجريمة المنظمة وانتهاكات حقوق الإنسان ، وأخرى اقتصادية كارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، إضافة إلى التحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات المسلحة المستمرة في عدد من مناطق العالم ، هذه التحديات بكافة أنواعها ساهمت في العوامل الماضيين في إلغاء كثير من المكاسب التي حققتها العديد من الدول النامية للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية .

كما كان للكوارث الطبيعية أثر مدمر على اقتصاديات العديد من الدول النامية ونجم عنها خسائر هائلة في الأرواح والمتلكات ، وأبرز مثال على ذلك الزلزال الذي ضرب جمهورية هايتي في شهر يناير الماضي والفيضانات التي تعرضت لها جمهورية باكستان الشهر الماضي.

لا شك بأن هناك الكثير من العمل الذي يجب أن تقوم به للحد من مخاطر ظاهرة تغير المناخ وهناك فرصة متاحة أمامنا في المؤتمر الذي سيعقد في مدينة كانكون - المكسيك في شهر ديسمبر القادم الذي نأمل أن تتوصل فيه إلى اتفاق ملزم يحدد الأهداف المطلوب التوصل إليها والإطار الزمني لتحقيقها وتحديد مسؤوليات الدول الأعضاء وأليات العمل المشترك لضمان التزام الدول المتقدمة بالتمويل ونقل التكنولوجيا للدول النامية لمساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة آثارها .

السيد الرئيس،

لا شك أن التحديات السابق ذكرها تتطلب إصلاحات وتحسينات مستمرة على أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها لمواكبة التغيرات في العلاقات الدولية والارتقاء بأدائها .

وفي هذا السياق ، نرحب بقرار الجمعية العامة الذي يحمل عنوان "الاتساق على مستوى المنظومة " والذي تم بموجبه إنشاء كيان جديد يختص بتعزيز الجهود الدولية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستحداث منصب بدرجة وكيل أمين عام لهذا الغرض .

ومن جانب آخر ، نرى أنه وبعد مضي أكثر من سبعة عشر عاما على مناقشتنا لصلاح مجلس الأمن ، فإن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوات المطلوبة لتحسين وتطوير عمل مجلس الأمن واضفاء مزيد من الشفافية على أعماله وزيادة عدد أعضائه وفق معايير وضوابط تحقق التوازن العادل في

التمثيل والفعالية في أدائه لها مهامه ومسؤولياته وبما يضمن حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناصف مع حجمها ومساهماتها ودورها في الدفاع عن مفاسد ومبادئ الميثاق .

السيد الرئيس،

تأكيداً لنهج دولة الكويت الثابت في دعم جهود وأنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات ، فقد واصلت تقديم يد العون للمحتاجين في مختلف مناطق العالم ، وترسيخاً لمبادئ سياسة الكويت الخارجية فإن الصندوق الكويتي للتنمية ، وعلى مر خمسة عقود ، يواصل تقديم مساعدات ومنح استفادت منها حتى الآن أكثر من 100 دولة حول العالم وبشروط ميسرة وصلت إلى 14,5 مليار دولار وبما يعادل 1,31٪ من نسبة الناتج القومي الإجمالي وبمقدار ضعف النسبة المقررة دولياً .

وإيماناً من دولة الكويت بالدور الهام والحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي ترجم عن الكوارث الطبيعية أو الصراعات ، فقد قررت زيادة مساهماتها الطوعية السنوية لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة بما يقارب خمسة أضعاف مساهمتها السابقة رغبة من الكويت في دعم هذه الأنشطة الإنسانية وتحقيق تعاونها المشترك مع المنظمة الدولية.

إن دولة الكويت وهي تحتفل بيوبيلها الذهبي بمناسبة مرور خمسين عاماً على استقلالها وتنفيذاً للرغبة السامية لسمو أمير الكويت بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري ، أقرت خطة تنموية للأعوام 2010-2014 ورصدت ميزانية لها بحدود 115 مليار دولار لتطوير البنية التحتية وبناء الموانئ وسكك الحديد وإنشاء مدن سكانية جديدة ومواصلة العمل على تحسين مستوى الخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين والمقيمين على حد سواء . وفي هذا الشأن ، تفخر دولة الكويت بتصدرها دائماً مراتب متقدمة

عربياً وعاليماً من حيث جودة التعليم وجودة الحياة والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين والوضع الاقتصادي والحربيات السياسية وفقاً لتصنيفات نشرتها منظمات ووكالات دولية متخصصة ومنظمات أخرى غير حكومية.

السيد الرئيس،

عشرون عاماً مضت على غزو العراق واحتلاله لدولة الكويت ، وهي ذكرى أليمة عقدنا نحن وأشقاونا في العراق العزم على تجاوزها من خلال إرساء قواعد لعلاقات ثابتة تستند على مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل كافة الخلافات بالطرق والوسائل السلمية واحترام كافة قرارات الشرعية الدولية ، وتنفيذ الالتزامات المتبقية التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ودولة الكويت متفالة بمستقبل العلاقات بين البلدين وعلى أتم الاستعداد لمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الحكومة العراقية في جهودها لفرض الأمن والاستقرار والمحافظة على سيادة العراق ووحدة أراضيه وإعادة بناء مختلف قطاعات الدولة التي عانت من مغامرات النظام السابق وسياسات العدوانية والتوسعية .

وفي هذا الشأن ، نأمل أن تؤدي المشاورات الجارية حالياً بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية في العراق إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل كافة أطياف الشعب العراقي بكل مكوناته السياسية وتكون قادرة على مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية وتلبية احتياجات وطموحات الشعب العراقي في بناء عراق ديمقراطي حر وموحد يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه ويساهم في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

السيد الرئيس،

تأمل دولة الكويت وباعتبارها رئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون الخليجي ، أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة من أجل العمل على ايجاد حل للنزاع حول الجزر الإماراتية المحتلة وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار وبما يتناسب مع ما جاء في القرارات الصادرة عن القمم الخليجية والاجتماعات الوزارية .

وإذ تؤكد دولة الكويت على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، فإنها تدعو جميع الدول ذات البرامج المماثلة إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة لطمأنة المجتمع الدولي حول طبيعة تلك البرامج ، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ، ونؤكد على ضرورة حل هذه القضايا سلмياً ومن خلال الطرق الدبلوماسية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية وبما يمهد للوصول إلى اتفاق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط تنفيذاً لقرار مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في شهر مايو الماضي .

السيد الرئيس،

إن الصراع العربي الإسرائيلي يعد أخطر تهديد للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ، واحراق الأمم المتحدة خلال الستة عقود الماضية في ايجاد حل لهذه القضية المحورية ساهم في تعقيد القضية الفلسطينية ودفع إسرائيل السلطة المحتلة إلى التمادي في عدم احترام الشرعية الدولية فأصرت على سياسة الاستيطان وفرضت الحصار على غزة وطمست معالم القدس من أجل تهويد المدينة ، وبدلًا من استقبال المبادرة العربية للسلام كخيار استراتيجي ونواة لعملية السلام في الشرق الأوسط استمرت في مصادرة الأراضي وهي سياسات التنكيل والاعتقالات ضد الفلسطينيين

العزل وتذرعت بالصواريخ التي تطلق ضدها لتشن حروباً قاسية ، وتمادت في استخدام القوة بالإضافة إلى غطرستها بالإعتداء على قافلة الحرية التركية في المياه الدولية إلا أن إسرائيل لثقتها بأنها قادرة على الإفلات من العقاب فهي ترتكب الجرائم بصورة مستمرة ومنظمة ولا يقابل هذه الغطرسة رد مناسب من المجتمع الدولي . لذا فإننا نعيد تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن على حفظ الأمن والسلم والتعامل مع إسرائيل بجدية وحزم واجبارها على الانصياع للإرادة الدولية .

ونأمل أن تسفر المفاوضات المباشرة التي بدأت في مطلع هذا الشهر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عن إعادة الحقوق المشرعة للشعب الفلسطيني وتحقيق السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية .

كما نجدد دعمنا الكامل للجمهورية العربية السورية لاستعادة أراضيها المحتلة في الجولان والعودة إلى خط الرابع من يونيو 1967، ونؤكد على ضرورة تطبيق القرار 1701 ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للأجواء اللبنانية والخط الأزرق الفاصل وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة .

السيد الرئيس،  
ان العيش في بيئة نظيفة وأمنة ومستقرة ، هو ما تمناه شعوب العالم، وطوال العقود الماضية استطعنا تحت مظلة الأمم المتحدة التوصل إلى الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لضمان العيش الكريم لشعوبنا في عالم يسوده العدل والمساواة ، لذلك علينا تحمل مسؤولياتنا والالتزام بتعهداتنا لتحقيق آمال وتطبعات شعوب الأرض قاطبة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،